المخطوطات

بين

التحقيق العلمي والجناية على العلم

بقلم

الأستاذ الدكتور

عبد الفتاح محمد حبيب

الأستاذ المتفرغ في قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالزقازيق

الملخص

يهدف هذا البحث للكشف عن أمارات المحقق المتميز والتي على رأسها: أمانته العلمية، وفهمه للنص –ومن ثم تكون إحالته صائبة– ونجاحه في توثيق النصوص، وتوضيح المجاهيل، والإدلاء بدلوه في القضايا بالحجة والبرهان، والالتزام بالمنهج العلمي في التحقيق، والعناية بضبط ما يحتاج إلى ضبط، وتنظيم الفقرات، وحسن البدء والنهاية للأسطر، واستقصاء المسائل في مصادرها، والرغبة في بيان كل شيء، وحسن تلخيص القضايا، والرجوع إلى مراجع غير مشهورة، وتصحيح ما يقع فيه الناسخ من تصحيف وتحريف، وإلباس المسائل ثياب العمق، وتصويب الأوهام التي يقع فيه بعض أصحاب المخطوطات، وفك كثير من سوء الخط والرسم، وتعديل الأبيات التي اختل وزنها، وتصويب الآراء التي نسبت خطأ إلى بعض العلماء، وتعيين القائل إذا قال المؤلف: "وقيل كذا"، وتصويب الكلمات التي أخطأ فيها الناسخ، وتتبع الشروح إذا كان للمخطوط أكثر من شرح، وهكذا..

Summary

This research aims at exploring the features of the distinctive investigator, which is initiated by his scientific loyalty and his full understanding of the text and hence, his right referring -his success in the documentation of the texts and clarifying the unknown ones and to give his opinion in all the issues by proof and evidence, commitment of the scientific method in investigating and the care in controlling what needs to be controlled, organizing the paragraphs ,the good of the preface and the end of lines, investigation of the questions from its resources, the desire in clarifying everything, the good of summarizing the issues, resorting to the unknown references, the correction of what the scriber makes whether distortion or misrepresenting ,dressing the issues or the questions the dress of depth, correcting the fantasy in which the owners of the scriptures fall in, clarifying much of the badness of handwriting and drawing and changing the lines whose balance is disturbed, the correction of the opinions that are attributed in a wrong way to the scholars and pointing out the one who said it, where the author said :''It has been said' 'the correction of the words of the scriber, and tracing the explanation if the manuscript has more than an interpretation, and so on.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، أما بعد:

فهناك أمارات تدل على أن المحقق للمخطوطات متميز: منها: الأمانة العلمية، وفهمه للنص -ومن ثم تكون إحالته صائبة- ونجاحه في توثيق النصوص، وتوضيح المجاهيل، والإدلاء بدلوه في القضايا بالحجة والبرهان، والالتزام بالمنهج العلمي في التحقيق، والعناية بضبط ما يحتاج إلى ضبط، وتنظيم الفقرات، وحسن البدء والنهاية للأسطر، واستقصاء المسائل في مصادرها، والرغبة في بيان كل شيء، وحسن تلخيص القضايا، والرجوع إلى مراجع غير مشهورة، وتصحيح ما يقع فيه الناسخ من تصحيف وتحريف، وإلباس المسائل ثياب العمق، وتصويب الأوهام التي يقع فيه بعض أصحاب المخطوطات، وفك كثير من سوء الخط والرسم، وتعديل الأبيات التي اختل وزنها، وتصويب الآراء التي نسبت خطأ إلى بعض العلماء، وتعيين القائل إذا قال المؤلف: "وقيل كذا"، وتصويب الكلمات التي أخطأ فيها الناسخ، وتتبع الشروح إذا كان للمخطوط أكثر من شرح، وهكذا.

ولما كانت المخطوطات تقع بين أمرين: الأول: تحقيق علمي جاد متميز، والثاني: جناية عليها، جاء هذا البحث في فصلين يسبقهما مقدمة، وتمهيد، على النحو التالي:

التمهيد: الورق والوراقون، والخطوط والمخطوطات، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الورق والوراقون.

العرب كانت تكتب في أكتاف الإبل، واللّخاف وهي الحجارة البيض

العريضة الرقاق[١]، وفي عُسُب النخيل، وبعد ذلك كتبوا في الجلود المدبوغة، والورق الخُرَاسانيّ، وكان يعمل من الكتان، وحدث صنعة في أيام بني أمية، وقيل: في الدولة العباسية، وقيل: إن صناعا من الصين عملوه في خراسان على مثال الورق الصيني الذي كان يصنع من الحشيش[٢].

ويسجل الجَهْشِيَاري[٣] أن الورق كان مستعملا بكثرة في أيام أبي جعفر المنصور، وأنه كان يجتلب من مصر؛ إذ لم تكن صناعة الورق قد أقيمت في بغداد.

ويعين ابن النديم حقبة من الزمن في أيام الدولة العباسية كان الناس فيها ببغداد لا يكتبون إلا في الطروس، والطروس في اللغة: الصحيفة تمحى ثم تكتب –وهذه الحقبة هي سنون تلت نهب الناس للدواوين في أيام محمد بن زبيدة، وكانت الدواوين في جلود، فكانت تمحى ثم يكتب فيها[٤].

أما الوراقون فكان لهم مكان في الأمصار العظيمة والبلدان الكبيرة، فهم بمنزلة المطابع الحديثة التي تحتل أمصار بلادنا الآن، وكانت مهمتهم موزعة بين الانتساخ، والتصحيح، والتجليد، والتذهيب، وكل ما يمتُّ إلى صناعة الكتب بصلة.

وكانت صناعة هؤلاء الوراقين رائجة رواجا، فالجاحظ يذكر أن يحيى بن خالد البرمكي لم يكن في خزائن كتبه كتاب إلا وله ثلاث نسخ.

ومن أوائل الوراقين خالد بن أبي الهياج، ومالك بن دينار، وأبو علي محمد بن الحسن ابن الهيثم البصري نزيل مصر المتوفى (٤٣٠هـ)، وأبو موسى

---

(١) المفرد: لَخفة بوزن صَحْفَة. مختار الصحاح (٢٦٠).

(٢) الفهرست (٢١)، وتحقيق النصوص ونشرها(/١٤).

(٣) الوزراء والكتاب للجَهْشِيَاري (/١٢٨)، وتحقيق النصوص ونشرها (/١٤).

(٤) تحقيق النصوص (/١٥).

الحامض، وأبو عبد الله الكرماني.

وممن عرف بسرعة الخط هشام بن يوسف الراوي القاضي، وأبو علي الحسن بن شهاب العكبري.

وبعض الوراقين تجاوز مهنته الأصلية إلى صناعة التأليف، ومنهم أحمد بن محمد بن دلان، وابن العطار.

وكما كان هناك وراقون قد نصبوا أنفسهم لهذه الصناعة في السوق كان هناك وراقون خاصون: منهم دماذ أبو غسان كان يروي عن أبي عبيدة وكان يورق كتبه.

ولم يخل هذا الميدان من عنصر المرأة، إذ نجد من أسمائهن "ثناء" الكاتبة جارية ابن فيوما، ذكرها ابن النديم فيمن كتبوا الخطوط الأصيلة الموزونة[1].

المبحث الثاني: الخطوط والمخطوطات.

كان الغالب على خط أهل القرون الثلاثة الأولى هو الخط الكوفي، وقد بدأ مزج الخط الكوفي بالخط الحديث في أواخر خلافة بني أمية وصدر الدولة العباسية.

هذا ما كان في الجانب الشرقي من الدولة الإسلامية، وكان في الجانب الغربي من الدولة خط قديم يسمى الإفريقي، وأوضاعه قريبة من أوضاع الخط المشرقي.

ولما تغلب الأمويون على الأندلس ظهر لهم هناك خط خاص هو المعروف بالخط الأندلس، ويظهر فيه بعض الميل إلى الاقتباس من الحروف الإفرنجية.

وقد اكتسب الخط الأندلسي بالمغرب حياة جديدة وجمالا جديدا، ولكنه لم

---

(١) **تحقيق النصوص** (١٨-٢٤).

يلبث أن اضمحل، وصار مائلا إلى الرداءة بعيدا عن الجودة.

وليس يعنى هذا أن الخط الأندلسي انقرض وصار إلى الزوال، ولكنه يعنى أنه لم يعد الخط الغالب، وإنما كان يصطنعه قليل من الناس.

والخط الأندلسي يمتاز عن الخط المغربي بما يشيع فيه من الاستدارات وتداخل الكلمات وإطالة أواخر الحروف، والعناية بتنسيق الكتابة وتحسينها.

ويشتركان في طريقة النقط، فالفاء لا توضع فوقها النقطة كما يضعها المشارقة، وإنما تجعل في أسفل الحرف، والقاف لا توضع فوقها نقطتان بل توضع فوقها نقطة واحدة(١).

وكتابة المخطوطات القديمة قد تخالف القواعد المصطلح عليها الآن في بعض الأحيان، أشهرها أن الألف المقصورة في كثير من الكتب القديمة كتبت بالألف على حين توجب القواعد أن تكتب بالياء، وكذا الاختلاف في كتابة الهمزة، فلا يكاد يوجد في المخطوطات ما يوافق قواعد العلماء المحدثين –أي ما أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة– موافقة تامة في الكتابة إلا نادرًا.

والذين ألفوا في الإملاء قديما أمثال: ابن قتيبة في (أدب الكاتب)، وابن درستويه في (كتاب الكتّاب)، والقلقشندي في (صبح الأعشى)، والصولي في (أدب الكتاب) اقتبسوا أشياء كثيرة من الرسم العثماني، وقد نقل كل منهم الكثير ممن سبقه.

والإملاء العربي حتى اليوم مضطرب في بعض الأحيان، خاصة ما يتعلق برسم الهمزة.

والأصل في التحقيق أن يثبت المحقق النص كما رسمه مؤلفه إذا كانت النسخة بخط المؤلف، وعلى هذا جرى المستشرقون.

غير أن الخط العربي قد تطور على مر العصور، فلا بد إذَنْ أن نرسم النص بالرسم الذي نعرفه اليوم؛ إذ إن هناك نصوصا قديمة ألفاظها مهملة غير

---

(١) تحقيق النصوص (٢٥، ٢٦).

منقوطة، فلا يمكن نشرها اليوم بلا نقط، وهناك نصوص لا شكل فيها من همز أو ضم أو فتح أو كسر أو سكون أو تشديد، فيؤدي إثباتها كما وردت إلى بعض الالتباس، وفي كثير من الأحيان نجد في المخطوطات القديمة مثل: (السموات) بهذه الصورة، وحارث وسليمان وخالد ومعاوية ومروان ومالك هكذا: حرث، سليمن، خلد، معوية، ومرون، وملك.

أما الآيات القرآنية التي ترد في وسط النص فيجب أن ترسم بالرسم العثماني؛ لأن هذا الرسم قد يترتب عليه قراءات(١).

أما المخطوطات لغة: فهي مشتقة من الفعل خط يخط؛ أي كتب أو صور اللفظ بحروف هجائية.

واصطلاحا: النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف بخط يده، أو سمح بكتابتها، أو أقرها، أو ما نسخه الوراقون بعد ذلك في نسخ أخرى منقولة عن الأصل، أو عن نسخ أخرى غير الأصل.

وهكذا نقول عن كل نسخة منقولة بخط اليد عن أي مخطوطة بأنها مخطوطة مثلها، حتى لو تم النقل أو النسخ بعد عصر النسخة الأصلية.

ويقال عن النسخة المصورة عن المخطوطة، أو عن النسخة عنها بأنها مخطوطة، كما نقول عن النسخة المنقولة عن الأصل بأنها مخطوطة.

أي إن المخطوط ما كتب باليد مطلقاً من غير تقييد بتصوير أو غيره.

وأهمية المخطوطات كبيرة؛ حيث إن علم الأمة مُدَوَّنٌ فيها من وحي وتفسير وحديث، وشروح ذلك، وكذا فقه الأمة، وتاريخها، ولغتها، وعلم الأئمة، وغير ذلك، وأمة بغير ذلك ليست أمة.

ولا شك أننا ما زلنا حتى اليوم في حاجة ماسة إليها، ومن ثم كان الحفاظ عليها متعينا، وهو واجب على الأمة، ومن فروض الكفايات، بحيث لو قدّر أن لم يقم به أحد فالإثم واقع على الجميع(٢).

---

(١) تحقيق التراث العربي للدكتور عبد المجيد دياب (٢٦٣).

(٢) محاضرات في مناهج البحث العلمي د/ حسن محمد الزهراني (٥٧).

الفصل الأول
التحقيق العلمي

وتحته أربعة مباحث:

المبحث الأول
التحقيق معناه، وموضوعه، وصفات المحقق، ومؤهلاته

التحقيق لغة: مصدر الفعل: حقق يحقق تحقيقًا، وأصل مادته الفعل المضعف العين "حق" وقد تولدت عنه معان عديدة، يرى ابن فارس أنها تدور حول إحكام الشيء وصحته، قال صاحب اللسان: "حق الأمر يَحِقّ، ويَحُقّ حقا وحقوقا: صار حقا وثبت، وحقَّه وأحقّه: أثبته وصار عنده حقًّا لا يشك فيه، وحقّه وحقّقه: صدّقه، وحقق الرجل إذا قال: هذا الشيء هو الحق؛ كقولك صدّق، وأحققت الأمر إحقاقا: إذا أحكمته وصحّحته".

ومن هذا النص نأخذ أن المادة تدل على المفاهيم التالية:

الإثبات والتصديق والإحكام والتصحيح.

ومعنى ذلك أن التحقيق لغة: العلم بالشيء، ومعرفة حقيقته على وجه اليقين.

واصطلاحًا: إخراج الكتاب على أسس صحيحة محكمة من التحقيق العلمي في عنوانه، واسم مؤلف، ونسبته إليه، وتحريره من التصحيف والتحريف والخطأ، والنقص والزيادة بقراءته قراءة صحيحة يكون فيها متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تمَّتْ على يد مؤلفه، أو إخراجه بصورة مطابقة لأصل المؤلف، أو الأصل الصحيح الموثوق إذا فقدت نسخة المؤلف(١).

أو هو بذل عناية خاصة بالمخطوطات، حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة، والكتاب المحقق: هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب إلى الصورة التي تركها مؤلفه(٢).

موضوع التحقيق: المخطوطات العربية القديمة، على اختلاف علومها

---

(١) محاضرات في مناهج البحث العلمي (٥٨).

(٢) تحقيق النصوص ونشرها (٣٩).

وفنونها، وهي التي تشكل تراثنا العربي.

صفات المحقق ومؤهلاته:

أبرز السجايا التي ينبغي أن يتحلى بها المحقق هي الأمانة والصبر، إن الأمانة في أداء النص صحيحا بلا زيادة أو نقصان تقتضي من المحقق سخاء بالجهد والوقت، وصبرا على العمل بلا حساب(١).

وهنا يبرز سؤال: ما المؤهلات والأمور التي يجب توافرها في المحقق بحيث يتجنب مزالق سوء الأداء؟

والجواب عن ذلك يكمن في عدة أمور، هي:

الأمر الأول: التمرس بقراءة المخطوط، فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ، وبعض كتابات لأقدمين يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة، ولا سيما تلك الخطوط العتيقة التي لا يطرد فيها النقط والإعجام، وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت بقلم كوفي قديم، أو بقلم أندلسي أو مغربي.

الأمر الثاني: التَّمَرُّس بأسلوب المؤلف، والوقوف على ما يؤثره من العبارات والألفاظ.

وللوقوف على أسلوب المؤلف ينبغي رجوع المحقق إلى أكبر قدر يستطيع الحصول عليه من كتب المؤلف؛ ليزداد خبرة بأسلوبه.

الأمر الثالث: الإلمام بالموضوع والقضايا التي يعالجها المخطوط، وهذا الإلمام يتحقق بدراسة بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه، أو موضوعًا يقاربه أو يتصل به، ليستطيع المحقق أن يعيش في الأجواء المماثلة أو المقاربة لموضوع التحقيق.

الأمر الرابع: وجود المراجع العلمية ذات العلاقة المباشرة بالمخطوط.

الأمر الخامس: الرجوع إلى الكتب المعاصرة للمؤلف التي تعالج موضوعه أو موضوعًا قريبا منه؛ إذ إن للمعاصرة أثرًا واضحا في الأفكار والألفاظ والأساليب، كما تعين على تصحيح الأعلام والوقائع التي تعاصر المؤلف.

---

(١) محاضرات في مناهج البحث العلمي (٥٨).

الأمر السادس: توافر المراجع اللغوية؛ إذا هي المقياس الأول الذي يُسْبَر به صحة النص، وحسن فهمه وتصوره، ويمكن تصنيف المراجع اللغوية إلى خمسة أصناف:

الأول: معاجم الألفاظ، كلسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي، ومعاجم المفردات الطبية القديمة كالمفردات لابن البيطار، والمعتمد لابن رسولا، وتذكرة داود الأنطاكي.

ومن المعاجم الحديثة في المفردات الحيوانية: معجم الحيوان للفريق المعلوف، وفي المفردات النباتية: معجم أحمد عيسى، ومعجم الألفاظ الزراعية للأمير الشهابي، ومنها معاجم المصطلحات العلمية: كمفاتيح العلوم للخوارزمي، وكليات أبي البقاء، وأوسعها وأشملها جميعًا كتاب "كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي.

كما أن هناك معاجم وضعها بعض المستشرقين، استدركوا بها على المعاجم العربية القديمة، ومنها معجم دوزي اللغوي، ومعجمه الخاص بأسماء الملابس.

الثاني: معاجم المعاني، مثل: المخصص لابن سيده، وفقه اللغة للثعالبي.

الثالث: معاجم الأسلوب، مثل: جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر، والألفاظ الكتابية للهمذاني.

الرابع: كتب المعرّبات، مثل: المعرّب للجواليقي، وشفاء الغليل للشهاب الخفاجي، والألفاظ الفارسية المعرّبة لأدى شير.

الخامس: معاجم اللغات التي تمت بصلة وثيقة إلى العربية، كالفارسية والعبرية والسريانية واللاتينية، والأسبانية[1].

---

(١) تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره (١٣٧-١٤٧).

المبحث الثاني
شروط تحقيق المخطوط

١- أن يتأكد المحقق من أن المخطوط لم يحقق من قبل، أو لم يكن التحقيق السابق تحقيقا علميا، أو نشر بدون تحقيق.

٢- أن يكون المؤلف ذا مكانة علمية.

٣- أن يكون المخطوط ذا قيمة علمية.

٤- أن يعتمد أهل العلم على مادته العلمية، بنقلهم عنه.

٥- أن يسهم المخطوط في سد فجوات في حقول المعرفة في مجال التخصص.

٦- أن يكون المؤلف ذا مصداقية في النقل وقوة في الترجيح.

٧- أن يلم المحقق بالدراسات السابقة التي لها صلة بموضوعه، ودراستها دراسة فاحصة في ضوء ما يلي:

أ- بيان الدراسة العلمية ذات العلاقة ببحثه مرتبة ترتيبا تأريخيا، أو وفق ما يراه المحقق من طريقة محدَّدة واضحة ينص عليها في بدء عرضها، ويبين من خلال هذه العرض: عناوينها كاملة، وأسماء مؤلفيها، ونوعها، وتأريخها، ومكانها، ومعلومات نشرها، مستقيا ذلك من الدراسات نفسها -قدر الإمكان-.

ب- الموازنة بينها وبين موضوع دراسته، وبيان مدى صلتها به.

ج- الإضافات العلمية الجديدة التي ستضيفها دراسته[1].

---

(١) مناهج البحث: جمع وترتيب الدكتور / إبراهيم المطوع (ص: ٤٨)، ودليل إعداد الرسائل العلمية والمشروعات البحثية، إصدار الجامعة الإسلامية، عمادة الدراسات العليا (ص:٢٤، ٢٥، ٤٨).

المبحث الثالث
خطوات التحقيق

١- جمع النسخ:

في الغالب يكون للمخطوط أكثر من نسخة في المكتبات المختلفة، وعلى المحقق أن يسعى للحصول على جميع نسخ مخطوطه، مستعينا بأمثال: كتاب تاريخ الأدب العربي –بروكلمان، وتاريخ التراث العربي –فؤاد سزكين، ومعجم المؤلفين –عمر رضا كحالة، والأعلام –الزركلي، ومعجم المخطوطات المطبوعة –صلاح الدين المنجِّد، ونشرة أخبار التراث العربي التي يصدرها معهد المخطوطات العربية بالكويت، وزيارة دور الكتب والمكتبات في البلاد العربية وغيرها، والاطلاع على فهارسها.

٢- ترتيب النسخ:

إذا جمعت نسخ المخطوط رتبت على النحو التالي:

أ- نسخة المؤلف إن وجدت.

ب- النسخة التي قرأها المؤلف أو قرئت عليه.

ج- النسخة التي نقلت عن نسخة المؤلف.

د- النسخة التي كتبت في عصر المؤلف.

هـ- النسخ التي كتبت بعد ذلك وفق أقدميتها[١].

٣-تحقيق العنوان:

وهو ليس بالأمر الهين؛ إذ إن بعض المخطوطات يكون خاليا من العنوان، إما لفقد الورقة الأولى منها، أو انطماس العنوان، وفي بعض الأحيان يثبت على النسخة عنوان واضح جلي، ولكنه يخالف الواقع، إما تزييفا، وإما جهلا من قارئ ما، وقع في يده نسخة مجردة من العنوان فأثبت ما خاله عنوانا.

---

(١) مناهج البحث: (ص: ٤٨، ٤٩).

وهنا يحتاج المحقق في الحالة الأولى (فقد الورقة الأولى من المخطـوط) إلى إعمال فكره في ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقيّة، كأن يرجع إلى كتب المؤلفات، كفهرست ابن النديم، أو كتب التراجم، أو أن يتاح له الظفر بطائفـة من نصوص الكتاب مضمنة في كتاب آخر، أو أن يكـون لـه خبـرة دقيقـة بأسلوب مؤلف من المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب.

أما الحالة الثانية: (انطماس العنوان) فإن التقاط بعض الحروف منه يساعد كثيرا على التحقق من العنوان الكامل، وهنا يتطلب الأمر معرفة ثبت مصنفات المؤلف وموضوع كل منها إذا تيسر ذلك.

أما الحالتان الثالثة والرابعة: (التزييف) و(الجهل) فمطلوب من المحقق مـا طلب منه في الحالتين الأولى والثانية.

١- تحقيق اسم المؤلف.

لا بد من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلـى أن المؤلـف هـو صاحب الكتاب وليس غيره، وذلك من خلال مراجعة فهـارس المكتبـات، أو كتب المؤلفات، أو كتب التراجم.

كما أن اشتراك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يحملنا على الحـذر الشديد في إثبات اسم المؤلف، وهذا الإثبات يكون عن طريق المـادة العلميـة للنسخة، ومدى مطاوعتها لما يعرفه المحقق عن المؤلف، وحياته العلمية وعن أسلوبه وعصره، إضافة إلى ما ذكر في تحقيق العنوان.

كما أنه قد يعتري التحريف والتصحيف أسماء المـؤلفين، فالنصـري قـد يحرف بالبصري، والحسن بالحسين، والخراز بالخزاز، كل ذلك يحتـاج إلـى تحقيق علمي من خلال الوسائل السابقة[١].

(١) تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره (١٣٥، ١٣٦).

توثيق نسبة المخطوط إلى المؤلف:

يجب على المحقق التثبت من صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه من خلال الوسائل التالية:

١- أن ينسبه المؤلف، أو أحد تلاميذه، أو بعض أهل العلم.

٢- أن يفيد بعض أهل العلم المصنفين من مادة الكتاب مع نسبته إلى مؤلفه.

٣- أن ينص بعض المؤرخين في ترجمة أحد الأعلام على أن المترجم له قد سمع هذا الكتاب من مصنفه، أو من طريق أحد شيوخه بإسناده عنه.

٤- التصريح بالنقل عنه في كتب من جاء بعده.

٥- أن يذكر الكتاب منسوبا إلى مؤلفه في كتب التراجم.

٦- اتفاق نسخ المخطوط على نسبته إلى المؤلف[١].

٣- ضبط النص:

ويعني به إضافة الحركات والسكنات إلى الكلمة، فإذا كان المحقق يعمل على نسخة المؤلف فإن عليه أن يحافظ على الضبط الذي أثبته المؤلف بخطه؛ لأن هذا جزء من الأمانة العلمية.

وإن كان هناك بعض الكلمات التي أغفل المؤلف ضبطها، ويرى المحقق ضرورة ذلك، أو أنها ضُبطت ولكن الأيام قد أتت على هذا الضبط فعلى المحقق أن يثبت الحركات والسكنات التي يراها تناسب الكلمة.

وقد يضبط المؤلف الكلمة بالوجهين، فيحافظ المحقق على هذين الوجهين، وإن كان ثمة ضبط منها شاذ حافظ عليه وأشار في الحاشية إلى شذوذه وذكر مرجعا في ذلك.

---

(١) دليل إعداد الرسائل العلمية (ص:٤٧، ٤٨).

أما إذا كان المؤلف يضبط ضبطا لا وجه لـــه، وتأكـــد المحقـــق أن قـــدم المخطوط وضياع بعض معالم الحبر فإن المحقق يحافظ على هذا الخطأ كمـــا هو، ويشير إلى التصحيح والأصل، ويذكر مرجعا في ذلك، إلا إذا كان الخطـــأ من قبيل السهو الخالص الذي لا يتردد معك فيه أحد فإنك تصحح المتن وتشير في الحاشية إلى الأصل(١).

٣-شرح غامض النص:

ينبغي أن يتمرس المحقق بأسلوب المؤلف وطريقته مما يجعله قريبـــا مـــن فهم أبعاده ومضمونه، فحري بالمحقق أن ينتبه إلى شرح غامض النص وفـــق المعالم التالية:

[أ] ربط بعض أجزاء الكتاب وعناصره ببعض، فقد يشير المؤلف إلى أنـــه سبق له أن عالج المسألة فيذكر المحقق في الحاشية رقم الصفحة التـــي وردت فيها المسألة مفصلة، وقد يناقش المؤلف بعض المسائل الفرعية ويستطرد فيها ثم يعود إلى الفقرة التي انطلق منها قبل الاستطراد، فيذكر المحقق أنه عاد إلى مسألة كذا، وذلك ليكون القاريء على بصيرة من أمـــره فـــلا يخلـــط بعـــض المسائل ببعض.

[ب] عبارة المؤلف قد تكون في غاية الإيجاز والتركيز ممـــا يـــؤدي إلـــى إبهامها وغموضها، وهنا يقوم المحقق بشرحها شرحا موجزا، فلا يضيف إلـــى منطوق العبارة معلومات جديدة لم يذكرها المؤلف، وإنما يبقـــى فـــي دائـــرة العبارة نفسها، مع ذكر بعض مراجع المسألة؛ ليتوسع القارئ إن أراد.

[ج] قد يكون في بعض الجمل ضمير أو أكثر، ويشعر المحقق بضـــرورة بيان مرجع الضمير؛ لأن هناك احتمالا بأن يضل القارئ في ذلـــك ويترتـــب

(١) محاضرات في تحقيق النصوص للدكتور/ أحمد الخراط (ص: ٥٩، ٦٠).

عليه خطأ في فهم العبارة أو وهم في الإحاطة بها، ومن ثم يبين مرجع الضمير.

[د] قد يعرض المؤلف لمذاهب العلماء، ويكثر من الفروع والاستطرادات، بحيث يغمض على القارئ مذهب كل عالم على حدة، وهنا يوضح المحقق مذهب كل عالم مبينا أدلته.

[هـ] قد يستخدم المؤلف مصطلحات خاصة به أو بغيره من أهل العلم، بحيث يتوقف فهم العبارة على معرفتها، وهنا لا بد أن يوضح المحقق هذه المصطلحات بإيجاز(١).

٤- تنظيم الفقرات، وقواعد الإملاء، وعلامات الترقيم.

[أ] تنظيم الفقرات: كان القدماء لايعنون بتنظيم الفقرات إلا بقدر يسير، فكان بعضهم يضع خطا فوق أول كلمة من الفقرة، وبعضهم يميز تلك الكلمة بأن يكتبها بمداد مخالف، أو يكتبها بخط كبير.

ولكن جرى العرف الآن على أن تبدأ الفقرة بسطر جديد يترك بعض الفراغ في أوله تنبيها إلى انتقال الكلام(٢).

[ب] قواعد الإملاء: تؤدي كثرة الأخطاء الإملائية في البحث العلمي إلى التقليل من قيمته ومن سمعة الباحث، وإن كان البحث في الطب أو الهندسة أو العلوم طالما أن الباحث يستخدم اللغة العربية، وكما أن أرباب اللغات الأجنبية لا يسمحون لأحد بالإخلال بقواعد لغتهم حتى من غير الناطقين بها، فإن على ابن العربية أن يكون غيورًا على لغته، بحيث يتقن قواعدها.

ومن هذه الكتب: قواعد الإملاء – عبد السلام هارون، والإملاء والترقيم –

---

(١) محاضرات في تحقيق النصوص (٥٧-٦٢).

(٢) تحقيق النصوص ونشرها (٨١).

عبد العليم إبراهيم[١].

[ج] علامات الترقيم: الترقيم: هو وضع علامات بين أجزاء الكلام المكتوب لتمييز بعض من بعض، أو رموز توضع بين أجزاء الكلام.

وتسمى أيضا علامات الوقف، وهي رموز اصطلاحية تواضع العلماء عليها توضع بين أجزاء الكلام لتيسير عملية القراءة، وكما أن المعنى يضطرب ويختلف إذا أسيء الرسم الإملائي للكلمة، فكذلك إذا أسيء استعمال إحدى علامات الوقف، أو وضعت إحداها مكان الأخرى، ويمكن إجمال وظيفتها في الآتي:

١- تحديد مواضع الفصل والوصل في الكلام.

٢- بيان علاقة كل جملة بما قبلها وبما بعدها.

٣- تغيير نبرات الصوت تبعا لها.

٤- تقوم مقام نبرات الصوت وحركات اليدين وتعبيرات الوجه في الكلام[٢].

وعلامات الترقيم أو علامات الوقف التي نعرفها اليوم، لم تكن معروفة عند القدماء باستثناء النقطة التي كانوا يرسمونها على شكل دائرة صغيرة للفصل بين الكلامين.

وعلامات الترقيم المستخدمة حديثا مقتبسة من نظام الطباعة الأوربي[٣].

ويمكن إجمال علامات الترقيم على الوجه التالي:

١- النقطة (.):

توضع في نهاية الجملة التامة المعنى التي لا تحمل معنى التعجب أو الاستفهام، وكذلك في نهاية الفقرة.

---

(١) مناهج البحث (٤١).

(٢) مناهج البحث (٣٩)، ومحاضرات في مناهج البحث العلمي (٤٤).

(٣) تحقيق النصوص (٧٩).

٢- الفاصلة (أو الشولة) (،):

توضع بين الجمل القصيرة والتراكيب المرتبطة في المعنى والإعراب، نحو: "للعلم رياض حياض، وخمائل وغياض".

١- الفاصلة المنقوطة (أو الشولة المنقوطة) (؛):

توضع بين الجمل الطويلة المرتبطة المعنى دون الإعراب، أو بين تركيبين يكون أحدهما سببا للآخر أو تعليلا وتفسيرا له، نحو: لا تراه الطوارف؛ أي العيون.

٣- النقطتان الفوقيتان (:):

توضعان بعد القول أو ما في معناه، وقبل المقول، مثل: قال عمر بن الخطاب: من سلك مسالك التُّهم اتُّهم.

كما توضعان بعد المجمل وقبل ما يفصله، مثل: أقسام الفعل ثلاثة: ماضٍ، ومضارع، وأمر.

وتوضعان أيضا قبل تعداد الأمثلة.

وبعد أي لفظ تريد تعريفه، مثل: الحجة: ما يراد به إثبات أمر أو نقضه.

٣- علامة الاستفهام (؟):

توضع في نهاية الجملة المشتملة على سؤال أو استفهام.

٤- علامة التعجب (!):

قد يظن البعض أن هذه العلامة (!) تستخدم في حالة التعجب فقط، والواقع أن حالات استخدامها واسعة النطاق؛ حيث تشمل كل ما يدل على التأثر العقلي أو العاطفي، فتستخدم في العبارات التي فيها معنى الحزن، والفرح، والاستغاثة، والدهشة، وما إلى ذلك.

وقد تجتمع مع علامة الاستفهام إذا كان السؤال يشتمل على معنى يفيد التعجب.

٥- علامة الحذف (...):

توضع مكان الكلام المحذوف؛ ففي أحيان كثيرة نريد اقتباس نص من كتاب ما مع حذف كلمات في أثنائه لا تعنينا، هنا يجب أن نضع النقاط الثلاث المتتابعة؛ لننبه القارئ إلى وجود حذف وهذا من مقتضيات الأمانة العلمية.

توضع مكان الأقوال التي تخدش الحياء، مثل: لقد وصفه بأحط الصفات قائلا: يا...

توضع في نهاية جملة قطعت عمدا لسبب من الأسباب، مثل: لو لم يجتهد في تحصيل العلم، لكان...

٦- علامة التنصيص (" "):

يوضع بينهما كل ما ينقل بالنص من أقوال الآخرين.

٧- القوسان ( ):

يوضع بين القوسين التوضيح أو التفسير أو الدعاء أو الضبط أو الاحتراس الذي لا يعد ركنا جوهريا في النص.

٨- **القوسان القرآنيان المزهران ﴿ ﴾:**

وهما يحيطان بالآيات القرآنية التي يستشهد بها الكاتب.

٩- المعقوفان [ ]:

يحيطان بكل كلام زائد على نص أصلي لتوضيحه أو لتوكيده أو لإتمامه.

ويستخدمها بكثرة محققو المخطوطات.

١٠- الشرطة (-):

توضع الشرطة بعد العدد إذا كان عنوانا في أول السطر، مثل:

١-.....

أولا - .....

وتوضع في أول السطر إذا كان الكلام حوارا بين اثنين، فتوضع شـــرطة كلما ابتدأ أحدهما حديثه.

كما توضع بين ركني الجملة إذا طال شطرها الأول وتأخر الشطر الثاني؛ فتوضع بعد نهاية الشطر الأول.

١١-الشرطتان (– –):

توضع بينهما الجمل الاعتراضية.

١٢- التابعية (=):

وهي علامة المساواة = وتوضع في آخر حاشية لم تتم؛ للدلالـــة علـــى أن تمامها في الصفحة التالية، وتوضع أيضا في أول الحاشية التي تـــتمم حاشـــية سابقة، كما يضعها بعض الكتاب بين كلام طويل قد يُنْسى آخره أولـــه، فتـــأتي هذه العلامة؛ لتدل على خبرٍ لمبتدأ تقدم ذكره أو جواب لشرط...

المبحث الرابع
مشكلات التحقيق

مشكلات التحقيق كثيرة ومتنوعة، أبرزها ما يلي:

- **التصحيف والتحريف:**

المتقدمون من العلماء لا يفرقون بين المصحّف والمحرف، فكلاهما يقع فيه الخطأ؛ لأنه مأخوذ عن الصحف.

أما المتأخرون فقد مالوا إلى التفرقة بينهما وإن جاءت تفرقتهم لفظية شكلية.

فما كان فيه من تغيير حرف أو حروف بتغير النقط مع بقاء صورة الخط سمى (مصحفاً) مثل: الموشح والموسخ، وعباس وعياش، وحمزة وجمرة، والثوري والتوزي.

والتحريف: هو العدول بالشيء عن جهته، والتحريف قد يكون بالزيادة في الكلام أو النقص منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بحمله على غير المراد منه، فهو بكل هذه التعريفات أعم من التصحيف.

وعلى كل فالتصحيف والتحريف كلاهما وضع حرف مكان آخر، غير أن التصحيف لا يقع إلا بين الحروف المتشابهة في الرسم الإملائي، كالباء والتاء والنون والياء –أو الجيم والحاء والخاء– أو الدال والذال... كما يقول في (مضر) (مصر) فهو إذن تغيير في النقط فقط.

أما التحريف: فهو استبدال حرف بحرف آخر لا يشبهه في رسمه مقارب له مثل (الرجل): (الدجل)، أو بعيد عنه مثل (الرجل): (الأجل)، وبعض من النساخين ينقلون الغين فاء، والفاء غينا، والدال لاما، واللام دالا، وهكذا.

ومثل هذه الأمور ينبغي ألا تخفى على المحقق المتمرس بالخطوط

القديمة[1]، وعلى المحقق أن يتأمل السياق ويرجع إلى المصادر والمراجع للتثبت من الصواب.

- **الخروم:**

الخروم ظاهرة واردة في المخطوطات القديمة، ولا تؤلف كثرتها وقلتها علامة على قدم المخطوط وحداثته، وذلك لأن كثيرا من المخطوطات القديمة تحفظ من الحشرات والرطوبة والمسح، وفي المقابل يتعرض كثير من المخطوطات الحديثة لآفات كثيرة تؤدي إلى مسح كلماتها، كما أن تصوير المخطوط قد يؤدي إلى غياب بعض الجوانب من اللوحة فيصير الأمر قريبا من الخروم.

فكيف يعالج المحقق هذه الظاهرة ؟

أ- يستعين بالنصوص التي نقلت عن المؤلف أو نقل المؤلف عنها، فتكون هذه النصوص بمنزلة النسخة الثانية، فيرمم منها الخرم ويضعه بين قوسين ويشير في الحاشية إلى ذلك، فإن لم يجد النص الذي أصاب بعض كلماته الخرم استعان بالمراجع التي تدور في فلك الموضوع نفسه، ووضع عدة نقاط في مواضع الخرم... ورمم من هذه المراجع في الحاشية، ويجتهد أن يكون الترميم في مساحة كلمات المخروم.

ب-وإن لم يهتد إلى ترميم الخرم أشار في الحاشية إلى ذلك، وقد يستطيع أن يحل المشكلة بالنسخ الأخرى التي لم يصبها خرم.

- **السقط:**

قد يحدث أن تسقط كلمة أو أكثر أو ورقة أو أكثر من المخطوط:

أ- فإن كان الباحث يعتمد على نسخة المؤلف استعان بالنسخ الأخرى

(١) تحقيق التراث العربي (١٦٥).

وأشار إلى اختلافها.

ب-وإن لم يكن يعتمد على نسخة المؤلف وحدث سقط من الأم اعتمد على النسخ الأخرى كذلك.

ج- وإن أجمعت النسخ على هذا السقط، كأن تنقل عن بعضها أشار المحقق إلى ذلك في الحاشية، واجتهد في معرفة مضمون السقط، وأشار إلى ذلك بقوله: لعله يقصد[1] .....

نموذج لخطة التحقيق:

تتكون الخطة من مقدمة وقسمين: أحدهما للدراسة، والآخر للتحقيق، ثم الخاتمة والفهارس المفصلة.

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج المتبع في التحقيق.

القسم الأول: (**الدراسة**) ـ **يكتب هنا اسم صاحب المخطوط وكتابه** ـ.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: اسم صاحب المخطوط: حياته وآثاره.

وفيه سبعة مباحث.

- **المبحث الأول: اسمه، نسبه، وكنيته، ولقبه.**
- **المبحث الثاني: مولده، ونشأته.**
- **المبحث الثالث: شيوخه.**
- **المبحث الرابع: تلاميذه.**
- **المبحث الخامس: مكانته العلمية.**
- **المبحث السادس: وفاته.**
- **المبحث السابع: مصنفاته.**

الفصل الثاني: -يكتب هنا اسم الكتاب.

---

(١) محاضرات في تحقيق النصوص (٥٧،٥٨)، ومحاضرات في مناهج البحث العلمي (٥٩، ٦٠).

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.
- المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: طريقته في عرض المادة العلمية.

المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء.

المطلب الثالث: اختياراته وترجيحاته.

- المبحث الثالث: مصادره.
- المبحث الرابع: تقويم الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الثاني: المآخذ عليه.

- المبحث الخامس: وصف النسخ الخطية ونماذج منها.

القسم الثاني: (النص المحقق) فإن كان التحقيق يشمل الكتاب كله يكتفي بذلك، أما إن كان المراد تحقيق قسم من الكتاب فإنه ينص على البداية اللوحة رقم ... والنهاية: اللوحة رقم ... ومجمل اللوحات: يكتب هنا عدد اللوحات.

الفهارس التفصيلية:

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الأشعار
- فهرس الأمثال والأقوال.
- فهرس القبائل والطوائف
- فهرس الأماكن والبلدان
- فهرس الكتب الواردة في النص المحقق.
- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات
- فهرس الفهارس.

منهج التحقيق:

سوف أسير –بإذن الله– في التحقيق وفق الخطوات التالية:

أول: الاعتماد في تحقيق النص على نسخة ..... ومقابلتها بنسخة...

ثانيا: نسخ الكتاب وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

ثالثا: ما جزمت بخطئه في الأصل، فإني أصوبه، وأضعه بين قوسين ( ) في المتن، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

رابعا: إذا وجد سقط في الأصل فإني أكمله من النسخ الأخرى إن وجدت، أو من مصادر المؤلف أو المصادر التي نقلت عن المؤلف، وأضعه بين معقوفين [ ] في المتن مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

خامسا: وضع خط مائل هكذا / للدلالة على أول اللوحة ورقمها، مع الإشارة إلى ذلك على الجانب الأيسر من الصحيفة.

سادسا: عزو الآيات القرآنية –إن وجدت– إلى سورها، مع بيان رقمها، وكتابتها بالرسم العثماني.

سابعا: عزو الأحاديث النبوية والآثار –إن وجدت– من المصادر المعتمدة.

ثامنا: نسبة الشواهد الشعرية –إن وجدت– إلى قائليها، وتوثيقها من مصادرها، وشرح الكلمات الغريبة.

تاسعا: التعريف بالكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية والأماكن والبلدان تعريفا موجزا.

عاشرا: الترجمة للأعلام المغمورين ترجمة موجزة.

الحادي عشر: وضع فهارس علمية في آخر الكتاب.

الفصل الثاني
التحقيق والجناية على العلم

وفيه تمهيد وخمسة مباحث:

التمهيد: مثالب التحقيق إجمالا.

قد يكون تحقيق المخطوطات فيه جناية على العلم؛ لأن المقصود من التحقيق هو إخراج الكتاب على أسس صحيحة محكمة من التحقيق العلمي في عنوانه واسم مؤلفه، ونسبته إليه، وتحريره من التصحيف والتحريف، والخطأ، والنقص، والزيادة بقراءته قراءة صحيحة يكون فيها متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تمت على يد مؤلفه، أو إخراجه بصورة مطابقة لأصل المؤلف، أو الأصل الصحيح الموثوق إذا فقدت نسخة المؤلف.

فإذا خولف ذلك كان خروجا من الإطار الصحيح وخرقا للمنهج العلمي، وجنوحا عن ميدان الحق والدقة وبعدا عن ساحة الانضباط وخيانة للأمانة العلمية، وأمارة على عدم الكفاية العلمية وبرهانا على دنو المستوى وقلة البضاعة، ومن ثم يتمخض عن ذلك نصٌّ مهلهل ومتن مضطرب.

ويتمثل ذلك إجمالا في تحريف النقل من النسخة الأصل، وعلامات الترقيم في غير مواضعها، والتصرف في النسخة بزيادة ما ليس منها، وعدم الدقة في الضبط، كما أن صاحب المخطوط قد يحيل إلى ما مضى، فيقول مثلا: وقد مر مثله غير مرة، والمحقق لم يوضح مواضع الورود بذكر رقم اللوحة أو الصفحة، وعدم التعليق على كثير من القضايا التي ذكرها المؤلف، وعدم توثيق كثير من الآراء، والتسليم بكل ما قاله المؤلف، بحيث لا يكون للمحقق رأي ووجهة نظر، والخطأ في نسبة الأبيات إلى بحورها.

وأحيانا يكون المخطوط حاشية على كتاب له أكثر من تحقيق، وهنا يعتمد المحقق في تحرير نص هذا الكتاب المحقق على تحقيق ردئ، كثر

فيه التصحيف والتحريف، والخطأ في الضبط، كما أن المحقق يفسر بعض الكلمات التي في المتن ولم يوثق ذلك من المعاجم، والاضطراب في ضبط بعض الكلمات، والرجوع إلى بعض المراجع مع عدم بيان الجزء والصفحة، كما أن الإشارة إلى رقم اللوحة أحيانا يكون بعيدا عن السطر الذي فيه البداية والنهاية كما أن بعض المحققين يضع رقم اللوحة داخل المتن وهذا خطأ؛ لأنه في ذلك إرهاقا للقارئ، حيث يأخذ وقتا طويلا في معرفة مكان الرقم، مع أن الأفضل أن يكون رقم اللوحة على الجانب الأيسر من الصحيفة كما ذكر في منهج التحقيق.

وأحيانا تكون الحاشية على طريقة المزج؛ أي إن المحشى يضع الكلمة أو النص المراد توضيحه بين هلالين ثم يشرح، وهكذا.

وهنا يجب على المحقق أن يضع النص الأصلي للكتاب المحشى عليه في الجزء الأعلى من الصفحة ثم يضع تحته خطًا، وتحت الخط يحرر نص الحاشية، لتكون المسائل واضحة؛ لأن أصحاب الحواشي لا يوضحون كل كلمة في النص المحشى عليه، بل يتركون بعضها اعتمادًا على فهم القارئ لها، لكن الصورة بدون ذكر النص المشروح قد تكون غائمة عند القارئ، ومن أجل ذلك لا بد أن يذكر.

ومما يضعف التحقيق الإبهام في بيان بعض القراءات، وعدم الوضوح في بيان الشاهد، وعدم ذكر كثير من الأبيات في فهرس الشعر، ظنا من المحقق أن الذي يذكر في الفهارس ما يتعلق بالتخصص فقط، والصواب أن الشعر إذا ورد في النص المحقق فلا بد أن يحقق من حيث نسبته إلى قائله وتوثيقه من الديوان ومظان وروده وذكره في فهرس الشعر.

والإطالة في الحواشي، وعدم ذكر بعض المراجع في قائمة المصادر، وعدم التعليق على المصطلحات الواردة في النص مع أنها غير مشهورة

في التخصص، وتكرار التعليقات، وذكر آراء العلماء مع عدم ذكر المراجع، وعدم التنبيه إلى أشياء جديدة للمؤلف يمكن أن تكون إضافة، ومع ذلك لم يبرزها المحقق في مزايا الكتاب.

وقد يكون المخطوط اختصارا لكتاب، وهذا الاختصار فيه نصوص دخيلة ليست في مكانها والمحقق لا يعلق على ذلك.

وحل ذلك الإشكال يكون بذكر الكتاب المختصر في أعلى الصفحة؛ لأنه هو العمدة في ضبط النص، ومن ثم يعرف المحقق: كيف انتقل المختصر من هذا إلى ذلك، ويعرف الخيط الدقيق الذي يربط بين النصوص.

وبعض المحققين يضع عنوان الكتاب مع أنه قام بتحقيق قسم منه فقط، فيتوهم القارئ أن التحقيق للكتاب كله، وهنا ينبغي أن يوضح؛ كأن يقول بعد العنوان الرئيس: من باب كذا إلى باب كذا من اللوحة رقم ... إلى اللوحة رقم ... وهكذا.

وأحيانا لا يثبت المحقق على مصطلح من مصطلحات التحقيق، فمثلا يكتب: ما بين المعكوفين ساقط من (ب) والمعقوفتين، والمعقوفين، والذي عليه أهل التحقيق: ما بين المعقوفين ساقط من (ب) مثلًا.

وكثير منهم لا يعني بترتيب المراجع والمصادر ترتيبا تاريخيا، وهذا خطأ؛ لأن الترتيب التاريخي يفيد في معرفة التأثير والتأثر، وكذا التسلسل التاريخي للمصطلحات، والقضايا، وما شابه ذلك.

وقد يوجد زيادة أو نقص في المخطوط ولا يفطن المحقق إلى ذلك، وأحيانا لا يستوفي المحقق ذكر الصفحات في الفهارس، كأن ترد بعض الآيات في مواضع كثيرة في المخطوط، والمحقق يكتفي بذكر بعض الصفحات، وقس على ذلك الأحاديث والأمثال والأشعار والأعلام، وهذا خطأ.

وبعض المحققين يحيل في قسم الدراسة إلى أرقام صفحات المخطوط، وأحيانا إلى أرقام صفحات قسم التحقيق، وهذا فيه اضطراب؛ لعدم السير على منهج واحد، والذي ينبغي أن تكون الإحالة إلى أرقام صفحات قسم التحقيق؛ حتى لا يُجهد القارئ.

وبعض المحققين ليست عنده دراية بالعروض والقافية، ومن ثم يمر على كثير من الأبيات التي اعتراها الزيادة أو النقص أو التصحيف والتحريف، ويدعها كما هي، وهذا خطأ جسيم، كما أن العروض يساعد على معرفة الضبط الصحيح لبعض الكلمات.

وبعضهم يعبر عن المادة في المعجم بحروف متشابكة، والصواب أن يكون التعبير بحروف مفردة.

وأحيانا يكون للمرجع أكثر من تحقيق، ومع ذلك يذكر المحقق عنوان المرجع فقط، والصواب أن يذكر بياناته كاملة عند أول ذكر له، حتى يتميز من تحقيق غيره وبعضهم يحرف في نقل النصوص من المراجع التي رجع إليها، إما لسوء فهم أو للتلبيس على القارئ، وهذا ليس من الأمانة العلمية.

وبعضهم لا يتحقق من رواية بعض الأبيات، بل يسير في ركب المؤلف، ولو تحقق لتغير التعليق على البيت جملة وتفصيلا، والأدهى من ذلك نسبة البيت إلى بحره خطأ.

وبعضهم يوثق معاني الكلمات من كتب النحو أو الصرف أو التفسير، والصواب أنها توثق من كتب المعاجم.

وبعضهم يظن أن بيان موضع الشاهد ووجه الاستشهاد قاصر على الشعر فقط، والحق أن ذلك شامل للشواهد من آيات قرآنية وأحاديث وآثار وشعر ونثر، وما إلى ذلك.

وبعضهم يوثق الرأي من مصدر وسيط، والحق أن الرأي يوثق من

مؤلفات صاحب الرأي، فإن لم يوجد فيها بعد لَأْي وجهد يوثق من مصدر وسيط آخر.

أما الاضطراب في عنوانات الكتب فشائع، فمثلا يكتب أحيانا إملاء ما من به الرحمن للعكبري، وأحيانا: التبيان في إعراب القرآن، ومرة يكتب التصريح، ومرة يكتب: شرح التصريح.

وبعضهم يطيل في الترجمة للأعلام المشهورين، كأبي بكر وعمر وسيبويه ويترك الترجمة للأعلام المغمورين، كابن الفخار، والقاضي الشهاب، وبعضهم يكرر في الترجمة.

وبعضهم يفسر عبارات للمؤلف لا تحتاج إلى تفسير، ويترك ما يحتاج إلى توضيح، وبعضهم يضطرب في بيان وجه الاستشهاد، وأحيانا لا يكتب بعضهم السابق واللاحق للآية، ولو كتب ذلك اتضح المعنى، وكانت الصورة واضحة إذا تعلق موضع الشاهد بالسابق واللاحق، وبعضهم يضع الشواهد في غير موضعها، لسوء فهم النص، وبعضهم يطيل في موارد البيت، وأرى أنه يكتفي بالتوثيق من الديوان، وأربعة مراجع، وبعضهم مصاب بالخلط والتداخل بين المذاهب، وهذا إما لسوء فهم، أو عدم إجهاد المحقق لنفسه في الرجوع إلى المصادر الأصيلة.

وبعضهم يكتفي -عند توثيق الأماكن والبلدان- بالمراجع القديمة، كمعجم البلدان لياقوت، ومن ثم يترتب على ذلك الغموص والإبهام، ولو أضاف إلى المراجع القديمة المراجع الحديثة في (الجغرافيا) لكان أوضح وأظهر.

المبحث الأول
العنوانات

بعض المحققين يضع عنوان الكتاب المحقق على صفحة الغلاف، ويكتفي بذلك فيظن أنه حقق الكتاب كله، مع أنه قام بتحقيق قسم منه فقط، وهنا يجب أن يضع تحت العنوان: من باب كذا إلى باب كذا من اللوحة رقم ... إلى اللوحة رقم ....

أما الاضطراب في عنوانات الكتب فشائع، فمثلا يكتب في الحاشية أحيانا: إملاء ما من به الرحمن، وأحيانا: التبيان في إعراب القرآن، والعنوانان لكتاب واحد للعكبري، والصواب أن يلتزم بالعنوان الثاني؛ لأنه هو الصواب.

ومرة يكتب: التصريح، ومرة: شرح التصريح، والعنوانان لكتاب واحد للشيخ خالد الأزهري، والصواب أن يلتزم العنوان الأول؛ لأنه هو الصواب.

وبعضهم يقتضب في العنوان بحيث يقع القارئ في لبس؛ كأن يقول: انظر الأمالي ولا ينص على المؤلف، وهذا خطأ؛ لأن هذا العنوان لكثير من المؤلفين، أو يقول: انظر (المذكر والمؤنث) فقط، وهذا خطأ أيضا؛ لأن هذا العنوان لكثير من المؤلفين وهكذا، أو يقول: انظر ارتشاف الضرب، أو الكتاب، أو معاني القرآن للأخفش، هذه الكتب وكثير غيرها لها أكثر من محقِّق، ومن هنا لابد أن ينص على اسم المحقِّق حتى لا يقع القارئ في لبس.

المبحث الثاني: المقابلة بين النسخ والمتن:

موقف المحققين مختلف فيما يتعلق بالصور المأثورة من النسخ، وقد تمثل ذلك في ثلاث مدارس:

المدرسة الأولى: يُمثِّلُها الأستاذ / عبد السلام هارون؛ حيث يرى أن ترجيح الرواية أو التلفيق أو الاختيار يكون في النسخ الثانوية فقط إذا عدمت النسخة العالية (النسخة الأم).

أما النسخة العالية فإن المحقق حري أن يثبت ما ورد فيها على علاته، خطأ كان أو صوابا، على أن ينبه في الحواشي على صواب ما رآه خطأ؛ حرصا على أمانة الأداء(١).

المدرسة الثانية: يُمثِّلُها الدكتور / صلاح الدين المنجِّد، حيث ذهب إلى أنَّ ترجيح الرواية وتصويب الخطأ في المخطوط المراد تحقيقه على الإطلاق؛ أي سواء أكان في النسخ العالية أم في النسخ الثانوية(٢).

المدرسة الثالثة: يُمثِّلُها الدكتور / أحمد الخراط؛ حيث ذهب إلى أن النسخة العالية يجوز للمحقق أن يصححها ويثبت التصحيح في المتن في حالات معينة وهي: الخطأ في آيات القرآن، والأخطاء النحوية الفاضحة، والأخطاء التي لا يتردد فيها أحد بأنها من قبيل السهو الخالص، وسقوط كلمة أو أكثر من المنقول الذي نقله صاحب المخطوط من غيره، عندئذ يثبت ما سقط في المتن، ويوضع بين معقوفين، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية(٣).

ومن المعلوم أن المحقق يتخذ نسخة أصلا؛ لأنها تبوأت منزلة عالية في التوثيق، وخلت من السقط والتصحيف والتحريف، وجاءت كاملة، وهكذا.

وهذه النسخة تقابل بنسخة أو نسخ أخرى أقل منها منزلة، وإذا اختار المحقق منهج التلفيق فإنه ينبغي أن يختار الكلمة التي تناسب المتن وتكون

---

(١) **تحقيق النصوص** (٦٦، ٦٧، ٧٢، ٧٤).

(٢) **قواعد تحقيق المخطوطات** (١٧).

(٣) **محاضرات في تحقيق النصوص** (٥٢، ٥٣).

قريبة من روح النص، ومستمدة من أسلوب المؤلف وطريقته[1].

لكن بعض المحققين يحرر في المتن ما هو خطأ، وفي الحاشية ما هو صواب، ظانا أنه اختار الصواب في المتن، والخطأ في الحاشية، لكن العكس هو الصواب.

ويضعف المتن أيضا تحريف النقل من النسخ، والتصرف بزيادة ما ليس منها، أو إنقاص ما هو ثابت، وعدم الدقة في الضبط، وعدم بيان مواضع الإحالة فيما أشار إليه المؤلف بأنه قد مر، وعدم الالتزام بعلامات الترقيم.

وإذا كان المخطوط اختصارًا لكتاب فإنه لا بد أن يذكر الكتاب المختصر في أعلى الصفحة؛ لأنه هو العمدة في ضبط النص، وبعض المحققين لا يذكر ذلك فيحدث الخلل والاضطراب، كما أن الآيات القرآنية التي ترد في وسط النص يجب أن ترسم بالرسم العثماني، لأن هذا الرسم قد يترتب عليه قراءات، وبعض المحققين لا يلتفت إلى ذلك، بل يكتب الآيات وفق قواعد الإملاء الحديثة، وهذا خطأ.

وأحيانا يكون المخطوط حاشية على كتاب له أكثر من تحقيق، وهنا يعتمد المحقق في تحرير نص هذا الكتاب المحقق على تحقيق ردئ كثر فيه التصحيف والتحريف والخطأ في الضبط، وهذا خطأ.

---

(١) تحقيق النصوص (٣٢، ٦٧).

المبحث الثالث
الحواشي والتعليقات

ومما يضعف التحقيق الإبهام في بيان بعض القراءات وبعضهم لا يوضح موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد في الآية؛ ظنا منه أن ذلك في الشعر فقط.

وبعضهم لا يكتب السابق واللاحق للآية إذا احتاج الأمر إلى ذلك، من حيث تعلق موضع الشاهد بالسابق واللاحق.

وبعض المحققين ليست عنده دراية بالعروض والقافية، ومن هنا يمر على كثير من الأبيات التي فيه زيادة أو نقص، ويدعها كما هي، وهذا خطأ.

كما أن بعضهم لا يتحقق منه رواية بعض الأبيات، بل يدعها كما وردت في المخطوط، ولو تحقق لتغير رأيه عند التعليق على البيت، وأحيانا ينسبها إلى بحرها خطأ، وبعضهم يطيل في التعليق على البيت.

ومما يضعف التحقيق عدم التعليق على القضايا التي أشار إليها المؤلف، وعدم توثيق الآراء، والتسليم بكل ما قاله المؤلف؛ بحيث لا يكون للمحقق رأي، كما يفسر بعض الكلمات التي في المتن ولم يوثق ذلك من المعاجم، والرجوع إلى بعض المراجع مع عدم بيان الجزء والصفحة، والإطالة في التعليقات، وعدم التعليق على المصطلحات الواردة في النص، وتكرار التعليقات، وذكر آراء العلماء مع عدم ذكر المراجع، وعدم التنبيه إلى أشياء جديدة للمؤلف.

وأحيانا لا يثبت المحقق على مصطلح من مصطلحات التحقيق، كالمعكوفتين والمعكوفين والمعقوفين، والصواب المصطلح الأخير، وبعض المحققين يحيل في قسم الدراسة إلى أرقام صفحات المخطوط، وأحيانا إلى

أرقام صفحات قسم التحقيق، وهذا اضطراب، والأفضل الإحالة إلى أرقام صفحات قسم التحقيق، وبعضهم يعبر عن المادة في المعجم بحروف متشابكة، والصواب أن يكون التعبير بحروف مفردة، وبعضهم يوثق معاني الكلمات من كتب النحو أو الصرف، والصواب أن توثق من كتب المعاجم، وبعضهم يطيل في الترجمة للأعلام، والأفضل أن تكون في ثلاثة أسطر فقط، وبعضهم يطيل في موارد البيت وأرى أنه يكتفي بالتوثيق من الديوان، وأربعة مراجع.

المبحث الرابع
المراجع

بعض المحققين يرجع إلى مراجع مع عدم بيان الجزء والصفحة، وهذا خطأ، ومن الخطأ عدم ذكر بعض المراجع والمصادر في (ثبت المصادر والمراجع)، وبعضهم يذكر رأيا لعالم ولم يذكر المرجع، وكثير منهم لا يعني بترتيب المراجع والمصادر ترتيبا تاريخيا في توثيق الأبيات، أو القضايا وما شابه ذلك وهذا خطأ؛ لأن الترتيب التاريخي يفيد في معرفة التأثير والتأثر، وأحيانا يكون للمرجع أكثر من تحقيق، ومع ذلك يذكر المحقق اسم المرجع فقط، والصواب أن يذكر بياناته كاملة عند أول ذكر له، حتى يتميز من تحقيق غيره، وبعضهم يحرف في نقل النصوص من المراجع، إما لسوء فهم، وإما للتلبيس على القارئ، وهذا ليس من الأمانة العليمة، وبعضهم يوثق الرأي من مصدر وسيط، والحق أنه يوثق من مؤلفات صاحب الرأي، فإن لم يوجد في مؤلفاته فإنه يوثق من مصدر وسيط، ولا بد أن ينص المحقِّقُ على ذلك المحقِّق الذي حقق المصدر الوسيط.

وبعضهم يكتفي –عند توثيق الأماكن والبلدان– بالمراجع القديمة، وهذا يفضي إلى الغموص والإبهام، ومن ثم يرجع أيضا إلى مراجع حديثة في (الجغرافيا).

المبحث الخامس
الفهارس

بعض المحققين لا يذكر في فهرس الشعر كثيرا من الأبيات الواردة عرضا واستئناسا، ظنا من المحقق أن الذي يذكر في فهرس الشعر ما يتعلق بالتخصص فقط، والصواب أن الشعر إذا ورد في النص المحقق فلا بد أن يذكر في فهرس الشعر.

وأحيانا لا يستوفي المحقق ذكر الصفحات في الفهارس، كأن ترد بعض الآيات في مواضع كثيرة في (قسم التحقيق) والمحقق يكتفي بذكر بعض الصفحات، وقس على ذلك الأحاديث والأمثال والأشعار والأعلام، وهذا خطأ.

المراجع

١- تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره. د/عبد المجيد دياب، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٢- تحقيق النصوص ونشرها: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية ١٩٦٥م.
٣- دليل إعداد الرسائل العلمية والمشروعات البحثية: عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية ، ١٤٣٣-١٤٣٤هـ.
٤- الفهرست: لابن النديم، الرحمانية.
٥- قواعد تحقيق المخطوطات: د/ صلاح الدين المنجِّد، بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٢م.
٦- محاضرات في تحقيق النصوص: د/ أحمد الخراط، دار المنارة للنشر والتوزيع جدة، السعودية، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.
٧- محاضرات في مناهج البحث العلمي: د/ حسن محمد الزهراني، مركز الحرمين لخدمة الطالب بجوار مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ١٤٣٢-١٤٣٣هـ.
٨- مختار الصحاح: للرازي، دار الفكر العربي ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
٩- مناهج البحث: د/ إبراهيم المطوع، جامعة القصيم.
١٠-الوزراء والكتاب: للجَهْشِيَاري، الحلبي، ١٣٧٥هـ.